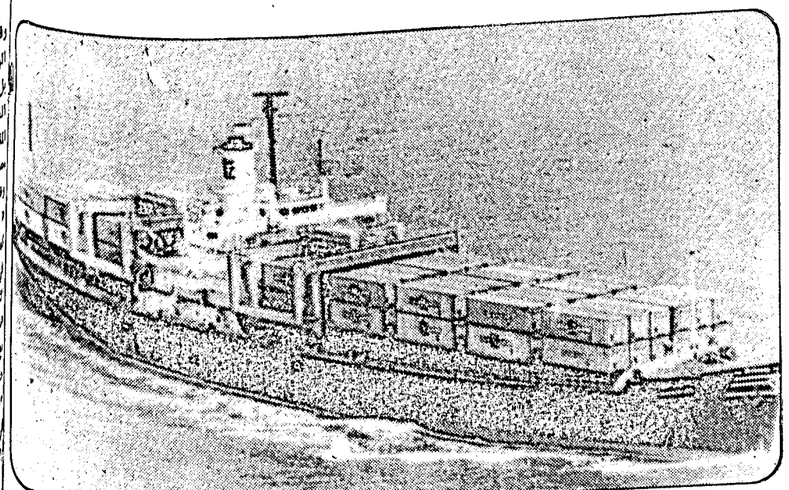

عملية المايا غويز: ماذا استهدفت اميركا من وراء المغامرة العدوانية؟

المقاومة الكمبودية تحوّل "الانذار الأميركي" الى إنذار لأميركا

عدة امور لها دلالتها اتضحت من بعد العسكرية في كمبوديا . أولها بالطبع ، انتهاء عملية المايا غويز ان المايا غويز كانت السبب والحجة الملائمة ، في آن معا، وان الولايات المتحدة ، مضت في عدوانها العسكري رغم اطلاق الكمبوديين سراح بحارة السفينة الاميركية ، كما تعهدوا أن يفعلوا في وقت سابق ، وان القوات الاميركية منيت بخسائر كبيرة بالنسبة الى حجم وطبيعة العملية .

وقد لوحظ امران مهمان ايضا في هذه العملية الاميركية . الاول ، ان حجم الخسائر الكبير نسبيا، لم يكن بذات اهمية بالنسبة لواشنطن ، كما لم تكن مسالة استعداء الحليف التايلاندي بذات اهمية لها . وهذه الامور والملاحظات بجملتها ، هي التي كانت المؤشر الدولي لما توخته الولايات المتحدة من الدراما العسكرية التي اطلقت عليها اسم تحرير السفينة « مايا غويز » من الاسر الكمبودي ، وقد اكدته فيما بعد تصريحات المسؤولين في الادارة الاميركية بوضوح كاف .

لقد اسر الكمبوديون المايا غويز في مياه كمبوديا الاقليمية في الاسبوع الماضي ، معلنين بانها سفينة تجسس اميركية متخفية كسفينة بضائع عامة متوجهة من هونغ كونغ الى ميناء تايلاندي . واعلن راديو فنوم بنه في اليوم التالي بان كمبوديا برغم ذلك، ستطلق سراح السفينة ، في الوقت الذي كانت فيه واشنطن تطلق صراخا حادا منددة بعملية « القرصنة » ، ومهددة تارة ، ومعلنة الدبلوماسية الهادئة وسيلة لاسترداد السفينة ، تارة اخرى . ولكنها في الواقع كانت تهيىء لهذه العملية العدوانية التي ارادتها انذارا معمما على كل من يهمه الامر.. فقد كان اجراء اسر السفينة من قبل السلطات الكمبودية، عملية فرك انف مذلة واضحة للامبريالية الاميركية ، الساقطة لتوها في هزيمة تاريخية في الهند ـ الصينية . وارادت واشنطن الرد الانتقامي المزدوج الهدف .

فقد قامت الطائرات الاميركية بقصف اهداف في كمبوديا ، ثم نفذت عملية انزال قوات المارينز على الجزيرة التي ترسو فيها السفينة لاستعادتها بالقوة

وقبل ان يطلق الكمبوديون سراحها كما اعلنوا بانهم سيفعلوا. ووجدت القوة الاميركية السفينة المايا غويز بالطبع ، ولكنها لم تجد البحارة . فقد كانوا في زورق كمبودي يبحرون باتجاه حاملة اميركية كانت ترسو على بعد من دائرة العملية العسكرية. وبرغم وصول البحارة استمرت العملية العدوانية الاميركية فالهدف كان ابعد من « استعادة » المايا غويز . كان « تحرير » المايا غويز « بالقوة العسكرية » .

وقد بدا واضحا ان الولايات المتحدة كانت تشن عملية انتقامية ضد الكمبوديين لاسرهم سفينة تجسس تابعة لها . ولكنها كانت من جهة ، تريد ان تظهر للاميركيين بانه لا غنى عن استخدام القوة العسكرية الاميركية ضد اي عدوان على مصالح اميركية ، بالاثبات بان هذه القوة العسكرية ((هي التي مكنت من تحرير السفينة الاميركية المخطوفة)) (!)

وكانت من جهة اخرى تريد ان ترد لنفسها بعض « الاعتبار » في ظروف هزيمتها المشينة في الهند ـ الصينية ، وان تبلغ العالم بان هذه الهزيمة لا تعني بان الامبريالية الاميركية ستتكفىء على نفسها تلعق جراحها . ولهذا لم تهتم واشنطن بحجم ما فقدته من ضحايا خلال العملية ، ولهذا لم تهتم باغضاب الحكومة في بانكوك وحشرها في وضع حرج، ولم تهتم بان تظهر في مظهر الدولة التي استخدمت اراضي دولة اخرى ، من دون موافقتها ومن دون اذن مسبق ، وبهدف الاعتداء على دولة ثالثة . فكبار المسؤولين في الادارة الاميركية لم يتركوا

وقتا كافيا للمراقبين السياسيين لاستئناف ما ارادته الولايات المتحدة من العملية العدوانية ضد كمبوديا قبل تطوعوا فورا بتفسير الرسالة ـ الانذار ، من العملية . فقد اعلن هنري كيسنجر ان عملية المايا غويز تظهر ارادة الولايات المتحدة في الدفاع عن مصالحها (!) وكان شلسنغر وزير الدفاع اكثر وضوحا عندما عمم « العبرة » الاميركية قائلا بان على اميركا ان تظهر حزما كبيرا كما فعلت في كمبوديا » ،وبان عليها «ان تعتمد سياسة اكثر تصلبا في مختلف المناطق الساخنة في العالم»، ومحددا الشرق الاوسط ، عندما استطرد ليعلن بانها لكون اقل تسامحا مما كانت عليه في سنة ١٩٧٣» الغرب ، لانها اليوم « اقل ميلا الى تحمل قيام نظم عربي اخر » ، مما كانت عليه في سنة ١٩٧٣ ، وانه لا يستبعد ان تتخذ تدابير عسكرية هذه الحال ، بالاضافة الى التدابير السياسية الاقتصادية ، كرد على هذا الاجراء المحتمل (!)

ان عملية المايا غويز كانت نموذجا للامبريالية العسكرية الفالتة من عقالها . ولم يكن احدا يتوهم في البيت ، ان هزيمة الولايات المتحدة في الهند ـ الصينية ستعني احجام هذه الدولة المعادية لشعوب العالم ، عن الاستفراس في مواجهة حركات التحرر الوطني المناهضة للامبريالية ، وان كانت ستضطر الى تغيير في اساليبها ، هذا التغيير الذي بدأ مع « نيكسون الانسيوي ، واتضح اكثر في « مغامرة المايا غويز » العدوانية . فقد اظهرت ميل الولايات المتحدة ، المضطرة لتجنب انخراط قواتها البرية مرة في حرب ، او انزالها في بلد اجنبي ، الى الاعتماد على مثل هذه المغامرات العسكرية الخاطفة ، « التاديبية » الطابع . وقد استعرضت قوتها في كمبوديا لتقول لغير كمبوديا بان هذه القوة العسكرية موجودة ، وبانها ستستخدم متى ارادت واشنطن ضرورة استخدامها ، وهذا بمثابة انذار بان الامبريالية الاميركية لن ترتدع عن المغامرات العسكرية العدوانية . ولكن حجم الخسائر التي منيت بها نتيجة المقاومة الكمبودية الباسلة هو نذير استفاقة مثل هذه المغامرات الامبريالية التي لا شهادة تاريخية على ذلك ...

لقد الحقت القوات الكمبودية المقاومة الاميركية ، خسائر فادحة بالنسبة لحجم العملية المحدود . ولهذا حرصت واشنطن في اول الامر على اخفاء حجمها الحقيقي ، زاعمة بان الحصيلة لم تكن اكثر من قتيل واحد والعديد من الجرحى . ولكن وزير الدفاع اضطر بعد ذلك ، بصعوبة اخفاء مثل هذه الحقيقة ، الى الاعتراف بان ما فقدته اميركا كان خمسة وعشرين و١٦ مفقود ، بالاضافة الى ٧٠ او ٨٠ جريحا . وهذه حصيلة ضخمة ، تجعل مما فعلته الولايات المتحدة انذارا لشعوب العالم ، انذارا لها نفسها فيما اذا سولت لنفسها الى تكرار مثل هذا العدوان التاديبي » ، في وقت من الاوقات !

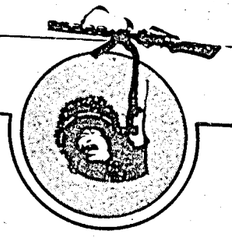

مع الثورة في كل مكان

● ناميبيا : « الموارد المسروقة »

سيدخل نضال الشعب الافريقي في ناميبيا (جنوب غرب افريقيا) مرحلة جديدة تستعد لها كافة الاطراف بمختلف اتجاهاتها ، في الواحد والثلاثين من اخر هذا الشهر الجاري ، وهو موعد انتهاء مهلة الانذار لجنوب افريقيا العنصرية الموجه من مجلس الامن الدولي ، والقاضي بان تسحب سيطرتها غير المشروعة عليها .

صحيح ان كثيرين يشكون بمدى استعداد مجلس الامن على فرض تنفيذ مثل هذا القرار في حال مواصلة بريتوريا رفضها الالتزام بمقررات هذه المنظمة الدولية . ومن المتوقع ان تبدأ المعركة على صعيد الشركات الاجنبية التي تستغل سيطرة الحكم العنصري الابيض (الجنوب افريقي) على ناميبيا ، لتشارك في نهب هذا البلد الافريقي الغني بالموارد الطبيعية . اذ بموجب قرار للامم المتحدة يصبح ملزما مع انتهاء الانذار ويستهدف حماية هذه الموارد ، فان كل ما يتم اخراجه من ناميبيا ابتداء من ٣١ ايار ١٩٧٥ ، سيعتبر بموجب القانون ، ممتلكات مسروقة ، يمكن ملاحقتها واستعادتها بواسطة القضاء ...

وقد بدت بشائر مثل هذه « المعارك» المتوقعة في المؤتمر الصحفي الذي عقده شون ماكبرايد مفوض الامم المتحدة لناميبيا ، وروبيا باندا ، رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، في طوكيو على اثر محادثات استمرت ٤ ايام ، مع الحكومة اليابانية وعدد من كبار رجال الاعمال . فقد اعلنا بان الشركات اليابانية التي تتجاهل مقررات الامم المتحدة الخاصة بحماية موارد ناميبيا الطبيعية ، تصر على نفي وجود علاقات تجارية مع جنوب افريقيا وتشمل ناميبيا، برغم المعلومات المتوفرة لدى المنظمة الدولية ، التي تؤكد العكس .

ان الشركات الاجنبية التي تشارك في نهب هذه الثروات الافريقية ، من ماس ونحاس ويورانيوم في ناميبيا ، ستتسلم خلال الاسابيع الثلاثة القادمة ، رسائل تنذرها بالوضع القانوني ومخاطر ان تتلقى تزويدات من هذه المواد من ناميبيا . ولكن ما يخشى منه ان هذه الاجراءات القانونية ، من ملاحقات في المحاكم لاثبات طبيعة هذه « السلع المسروقة »، وانتظار كلمة القضاء، ومن ثم ملاحقة اجراءات التنفيذ لاستعادة هذه الممتلكات المسروقة ، قد تكون افضل وسيلة للاحتكارات العنصرية والامبريالية التي تنهب هذا البلد الافريقي ، لتخدير الانصار الناشطين والتعتيم على القضية الاساسية التي هي استقلال ناميبيا ، بتحويل التركيز الى قضية هامة ، ولكنها نتيجة لمواصلة استعمار هذا البلد الافريقي ، يبدأ زوالها بزوال السبب الرئيسي الذي يمكن الاحتكارات من هذا النهب الامبريالي ـ منح ناميبيا استقلالها الكامل .

● اسبانيا : شرعية الاضراب العمالي

اصدرت الحكومة الاسبانية مرسوم قانون يعطي الشرعية لبعض انواع الاضرابات ، وذلك للمرة الاولى منذ سنة ١٩٣٩ ، ولكنه يضع قيودا شديدة على فرصة استخدام هذا الحق . وقد صدر باسم « مرسوم القانون حول تنظيم النزاعات العمالية الجماعية » ، دون ان يتضمن البيان تفاصيلا له . ولكن ما نشرته الصحف الاسبانية حول هذا القانون الجديد يكشف عن الشروط التالية لممارسة هذا الحق :

ـ على الاضراب ان يعالج قضايا لا تشمل العقود القائمة بين الادارة والعمال .

ـ على العمال الموافقة على الاضراب بواسطة الاقتراع السري ، وباكثرية ٦٠ بالمائة .

ـ ان لا يشمل الاضراب سوى شركة واحدة ، وان يكون الدافع قضية عمل محض ، وان لا تكون القضية قضية سياسية على الاطلاق .

ـ يجب الاعلان عن الاضراب قبل اسبوع من تنفيذه . ولا يستطيع العمال احتلال المعمل خلال الاضراب .

ان مرسوم القانون هذا برغم قيوده ، مكسب للحركة العمالية النقابية في اسبانيا ، اذ انه اقر بعد اكثر من ٣٥ عاما من الحرمان ونتيجة النضال العمالي في ظل القمع الديكتاتوري الشرس ، واصداره في الوقت نفسه ، يشكل تنازلا كبيرا من السلطة الرجعية المتعنتة وبعد سنوات من التحديات العمالية . وهذا بحد ذاته يعكس القلق الحقيقي الذي يعانيه الحكم الديكتاتوري من رياح التغيير التي تهب عليه بقوة تنبىء بعاصفة .